

محفوظ فذكر بأن العديد من المدارس الخاصة لم تدفع غلاء المعيشة منذ شباط 2012، بذلك يصبح العامل في المدرسة براتب أعلى من المعلم (640 ألف ليرة للمعلم و675 ألفاً للعامل). وهنا لفت إلى أن معلمة في إحدى المدارس المحترمة استقالت وانتقلت إلى مدرسة أخرى فتوقف راتبها من حزيران حتى أيلول بحجة استرداد غلاء المعيشة.

وأشار إلى أن «العديد من الأساتذة يذهبون إلى صندوق التعويضات لقبض تعويضاتهم عند استحقاقها، فلا يستطيعون لذلك سبيلاً، لأن مدارسهم (وهي محترمة) لم تسد عنهم مبالغ 6% و 12% للصندوق. وهذه بالغة القانونية سرقة موصوفة، وهناك مئات الانذارات من إدارة الصندوق لهذه المدارس، ومع هذا فالمشكلة لا تزال قائمة».

بعض المدارس أقفلت أبوابها نهائياً، بحسب محفوظ، وطلبت من معلمها الذهاب إلى الصندوق لقبض تعويضاتهم. هذا الأمر مخالف، كما قال، للقوانين المرعية الإجراء، «فهذا صرف، والتعويض هنا يقع على المؤسسة لا على الصندوق، حق المعلمين هو دين ممتاز بذمة صاحب المدرسة، فأمالك المدرسة وعقاراتها ترهن لهم».

ومن الأمثلة اللافتة أن بعض المدارس المجانية صرف المعلمين وطلب منهم براءة ذمة لكي يقبض منحة الدولة لكي يسد لهم رواتبهم منذ أكثر من 6 أشهر ورواتب غير قانونية (600 ألف بدل مليون و600 ألف). في المقابل، يضغط البعض على المعلمين الذين بلغوا سن 55 و 30 سنة عمل لكي يستقيلوا ويأخذوا تقاعد من صندوق التقاعد، علماً بأن من حق المعلم أن يستقيل ومن حقه أن يكمل حتى سن التقاعد القانونية (64 عاماً) ولكن لا يمكن فرض ذلك عليه.

من المفارقات أيضاً أن تبلغ مؤسسة معلمها أنها لن تؤمن النقل لهم للسنة المقبلة ولن تدفع لهم بدل نقل (وهي من المؤسسات التي لا تدفع أيضاً الراتب القانوني) ومن لا يناسبه هذا التدبير من المعلمين فليقدم بالطرائف الغربية العجيبة أن إحدى المدارس أقدمت على صرف إحدى معلماتها شفهياً وترفض إعطاءها مستنداً خطياً للإدعاء عليها.

والمؤسسات التربوية التابعة للجمعيات الدينية من أصل 55 ألفاً؛ هؤلاء المعلمون لا يتقاضون رواتب كما هو مقرر رسمياً، بل لا يتجاوز راتب المعلم في بعض الأحيان نصف الراتب المستحق له. كذلك لا يدخل المدرّج والدرجات الاستثنائية والمفعول الرجعي على الزيادات في قاموس هذه المدارس. هنا لا وجود لساعات التناقص أو الإجازة السنوية أو المرضية أو إجازة الأمومة، ولا أثر لمنح الزواج أو الولادة.

وحدها فريال بردان حضرت أمس إلى مقر النقابة لنشر قصتها. تقول بحرقه على هامش المؤتمر الصحافي: «بدي كل وسائل الإعلام تساعدني لأرفع دعوى وأستعيد حقي المهودور زوراً وبهتاناً». تكاد المعلمة المصروفة لا تصدق ما حصل معها هذه السنة، بعد 24 عاماً من التدريس في مدرسة سلعا الجنوبية، وهي مدرسة مجانية

بعض المدارس المجانية صرف المعلمين وطلب منهم براءة ذمة لكي يقبض منحة الدولة (مروان طحطح)



إحدى المدارس أبلغت معلميها أنها لن تعطيهم بدل النقل

تابعة لجمعية المقاصد الخيرية الإسلامية. تشرح باستياء كيف أن الجمعية لم تنتظر 4 سنوات إضافية، أي حين يبلغ عمرها 55 عاماً، فتقدم استقالتها وتسحب تعويضاً «محترماً» يكفل لها عيشاً كريماً في شيخوختها. الرياح جرت بما لا تشتهي بردان، إذ بدأ التضييق عليها في السنة الدراسية الأخيرة، حيث نقلت من سلعا إلى مدرستين أخريين تابعتين للجمعية في صديقين وشعيتية، بحجة أنها فائض، وجرى توزيع برنامجها المؤلف من 24 ساعة أسبوعياً بين المدرستين، بما كل ما يرب عليها من جراء ذلك من نفقات إضافية.

لم يجر الاكتفاء بذلك، بل رفضت مديرة صديقين، كما تقول بردان، إعطاءها إفادة بأنها درست لديها، إلى أن تسلمت كتاب صرف لمصلحة معلمين محسوبين على أطراف سياسيين في المنطقة، على حد تعبير بردان. تعلق: «صرفوني ضارين عرض الحائط بكل الخدمات التي قدمتها للمدرسة، ولم يفكروا في أنه لدي قروض علي تسديدها». المفارقة التسوية التي قدمتها الجمعية هي قبول عقد إداري بالحد الأدنى للأجور.

أما رئيس نقابة المعلمين نعمه

صرف المعلمين

الحقوق، دين ممتاز على صاحب المدرسة

أعلنت نقابة المعلمين أنها حلت نحو 60% من قضايا المعلمين المصروفين لهذا العام، متعهددة متابعة باقي القضايا بالتعاون مع مستشارها القانوني زياد بارود. ودعت قضاء العجلة إلى السرعة في بت المسائل العالقة التي تبقى سنتين وأكثر من دون معالجة

«الحق لرئيس المدرسة بأن يصرف من الخدمة أي معلم، شرط أن يرسل إليه كتاباً مضموناً مع إشعار بالتسلم قبل الخامس من تموز». هكذا يسجل في كل عام الاستغناء عن خدمات نحو 200 أستاذ/ة، وإن كان هناك من قال إن العدد هذا العام أقل بكثير من كل عام. في أي حال القصة ليست في العدد بل في القوانين التي لا تطبق بحق أكثر من 10 آلاف معلم/ة في «الدكاكين»

فانت الحاج

حكايات الصرف من المدارس الخاصة تأتي هذه المرة بلا أسماء المدارس أيضاً. المعلمون المصروفون لا يزالون يترددون في رواية تجاربهم الشخصية للرأي العام في المؤتمر الصحافي السنوي الذي تعقده نقابة المعلمين للغاية. الصرف بات «مجزرة» الصيف بفعل المادة 29 التي تعطي

تقرير

«بكايتية» نقابة الصيدلة مستمرة

مظلة «الحرص على صحة المريض»، عن ضرورة التأكيد على الجهات المعنية التأكد من استعمال هذه الوصفة من قبل كل الجهات وخاصة المستوصفات وحصر صرف الدواء فقط تحت إشراف صيادلة، ملمحا إلى عدد من المستوصفات التي تقدم الدواء إلى المواطنين (أما مجاناً وأما لقاء بدل مادي).

مظلة «الحرص على صحة المريض»، عن ضرورة التأكيد على الجهات المعنية التأكد من استعمال هذه الوصفة من قبل كل الجهات وخاصة المستوصفات وحصر صرف الدواء فقط تحت إشراف صيادلة، ملمحا إلى عدد من المستوصفات التي تقدم الدواء إلى المواطنين (أما مجاناً وأما لقاء بدل مادي).

تطالب النقابة باقرار محفزات للصيدي كي يستمر في أداء واجبه

وفي إطار «التذكير والتشديد على الدور الذي يؤديه الصيدلي والمسؤولية الملقاة على عاتقه» كرجل أمن صحي، والحريص على صحة المريض وصرف الدواء الآمن دون أي اعتبار تجاري، طمان حسونة

بامتيازات إضافية تعوّض هذا الفشل، عبر المطالبة بـ «حوافز» مادية لا يمكن جنيها إلا من جيب المواطن اللبناني. في مؤتمر صحافي عقده أمس في مقر النقابة في كورنيش النهر، بعد يوم واحد فقط من بدء التطبيق الفعلي للوصفة الطبية الموحدة، ربط حسونة بين «تحسين» مشروع الوصفة الموحدة (التي تؤدي إلى انخفاض لا تقل نسبته عن 30% في الفاتورة الدوائية للمواطن) الذي «يبدأ برفع الظلم والغبن اللاحق» واقرار محفزات للصيدي، «كي يستمر في أداء واجبه المهني والوطني دون أي ضغوط»، وفق ما يقول حسونة الذي أعلن التزام الصيدلة تطبيق الوصفة، معتبراً بأنه «البدائية في تنظيم العلاقة بين الطبيب والمريض والصيدلي والجهات الضامنة». كما أعرب حسونة غير مرة، تحت

حسين مهدي

لا تمل نقابة صيادلة لبنان من «النق» على أوضاع الصيدلة المعيشية الصعبة و«الظلم والغبن» اللاحق بهم، فهذه «البكايتية» باتت تتكرر في كل مؤتمر صحافي أو مناسبة يحضرها نقيب الصيدلة في لبنان ربيع حسونة. الصيدلة يشعرون بالخطر على مصالحهم وامتيازاتهم منذ بدء المساعي الجديدة لتطبيق الوصفة الطبية الموحدة، وقد حاولوا في السابق بالاشتراك مع نقابة الأطباء في بيروت وتجار الدواء وآخرين ضمن شبكة الفساد في القطاع الصحي وقطاع الدواء على نحو خاص عرقلة العمل بالوصفة الموحدة.

وبعد فشل هذا التحالف في منع وزير الصحة العامة وائل بو فاعور من تطبيق الوصفة الطبية الموحدة، لا يوفر حسونة أي فرصة للمطالبة

المواطنين إلى جودة الدواء المصروف فقط من الصيدليات (...) وأضاف ان عملية الاستبدال يجب ان تجرى فقط من خلال الصيدليات، وتحت اشراف الصيدلي ومن ضمن اللائحة التي تعتمدها وزارة الصحة العامة ضمانة لعدم تلاعب التجار بصحة المواطن، وجعل الدواء سلعة تجارية والاستفادة من هذه الخطوة، التي سوف يدفع ثمنها في النهاية المريض».

كل ما تطالب به النقابة في مناسبات عدة، سبق لجو فاعور ان رد عليه خلال رعايته مؤتمراً عقد بمناسبة يوم الصيدلي في 31 أيار (http://www.al-akhbar.com/node/224359)، مدرجا اياه في خانة الدفاع عن مصالح المهنة، معرباً عن استعداده «لرفع كل ظلم ممكن أن يحل بالصيدلة في لبنان بما لا يتناقض مع حق المواطن اللبناني».